المملكة المغربية بسم الله الرحمان الرحيم
وزارة العدل والحريات
مديرية الميزانية والمراقبة
رسالة دورية عدد: 2015/878/م.م.م

الرباط في: 22 يونيو 2015

**من وزير العدل والحريات**

**إلى السادة:**

- **رؤساء كتابات الضبط بالمحاكم الابتدائية؛**
- **المحاسبون بمراكز القضاة المقيمين**

**تحت إشراف السلم الإداري**

**الموضوع:** حول استيفاء الغرامات التصالحية والجزافية المرتبطة بمدونة السير.

**سلام تام بوجود مولانا الإمام**

وبعد، علاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه بشأن استيفاء الغرامات التصالحية والجزافية المرتبطة بمدونة السير، أخبركم بأن مديرية الميزانية والمراقبة تبين لها من خلال تفحص الوثائق المحاسبية المتوصل بها، أن بعض المحاكم لا تلتزم بفصل الغرامات القضائية المتعلقة بمخالفات قانون السير على الطرق التي تحكم بها المحاكم استنادا للقانون رقم 05-52 بتاريخ 11 فبراير 2010 بمثابة مدونة السير على الطرق عن الغرامات والعقوبات المالية التي تحكم بها المحاكم استنادا للقانون رقم 22.01 بتاريخ 3 أكتوبر 2002 المتعلق بالمسطرة الجنائية كما تم تعديله؛

واعتبارا لكون الحصة المخصصة للوزارة من مداخيل الحساب المرصد لأمور خصوصية تختلف حسب كل نوع من هذه المداخيل، وفقا للمقتضيات المفصلة في المادة 22 من القانون المالي لسنة 2011 كما يلي:

- 56 % من حصيلة الغرامات والعقوبات المالية التي تحكم بها المحاكم ما عدا تلك المتعلقة بمخالفات قانون السير على الطرق؛
- 28 % من حصيلة الغرامات والعقوبات المالية المتعلقة بمخالفات قانون السير على الطرق التي تحكم بها المحاكم؛

وضمانا لتمكين مصالح الخزينة العامة للمملكة من معالجة الاحتساب والتوزيع لهذا النوع من المداخيل وتحويله حسب الحصة القانونية المخولة لكل جهة، فإنه يتعين عليكم مباشرة إجراءات التحصيل بشأن النوعين من الغرامات المذكورة حسب الإطار القانوني الذي ينظمه، مع اعتماد التدبير المحاسبي وفقا للمقتضيات الواردة بمضمون كل من الرسالة الدورية عدد 22 بتاريخ 16 مايو 2012، والدورية المشتركة لوزير العدل والحريات والخازن العام للمملكة عدد 50 بتاريخ 15 شتنبر 2011، حول إجراءات استيفاء الغرامات التصالحية والجزافية المنصوص عليها في مدونة السير على الطرق بصناديق كتابات الضبط لدى محاكم المملكة.

ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الموضوع، نطلب منكم ضرورة التقيد والحرص الدقيق على تطبيق ما جاء بهذه الدورية، وموافاتنا بالمطلوب في أقرب الآجال، **والسلام.**

**عن وزير العدل والحريات وبتفويض منه**

**مدير الميزانية والمراقبة**

**الإمضاء: عادل محمودي**